

أضواء البيان

@ 219 @ بقدر غدرته فيقال : هذه غدره فلان ابن فلان) وفيهما من حديث عقبة بن عامر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج) . وفي سنن أبي داود عن أبي رافع قال : بعثتني قريش إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فلما رأيته أُلْقِيََ في قلبي الإسلام فقلت : يا رسول الله وإني لا أرجح إليهم أبداً ! فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إني لا أخيسُ بالعهد ، ولا أحبس البُردَ ، ولكن أرجع فإن كان في نفسك الذي في نفسك الآن فارجع) قال : فذهبت ثم أتيت النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأسلمت . وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال : ما منعني أن أشهد بدراً إلا أني خرجت أنا وأبي حُسَيْنٌ وقال : فأخذنا كفار قريش قالوا : إنكم تريدون محمداً ؟ فقلنا : ما نريده . ما نريد إلا المدينة . فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه . فأتينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأخبرناه الخبر فقال : (انصرفا . نَفِيْ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ ، ونستعين الله عليهم) إلى آخر كلامه رحمه الله في هذا المبحث . والمقصود عنده دلالة النصوص على الوفاء بالعهود والشروط ، ومنع الإخلاف في ذلك ، إلا ما دل عليه دليل خاص ، وذلك واضح من النصوص التي ساقها كما ترى . .

ثم بين رحمه الله أن المخالفين في ذلك يجيبون عن الحجج المذكورة تارة بنسخها ، وتارة بتخصيصها ببعض العهود والشروط ، وتارة بالقبح في سند ما يمكنهم القبح فيه ، وتارة بمعارضتها بنصوص آخر ، كقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط . كتاب الله أحق وشرط الله أوثق) . وكقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) . .

وكقوله تعالى : { وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ } . وأمثال ذلك في الكتاب والسنة . قال : وأجاب الجمهور عن ذلك بأن دعوى النسخ والتخصيص تحتاج إلى دليل يجب الرجوع إليه ولا دليل عليها ، وبأن القبح في بعضها إلا يقبح في سائرها ، ولا يمنع من الاستشهاد بالضعيف وإن لم يكن عمدة لاعتضاده بالصحيح ، وبأنها لا تعارض بينها وبين ما عارضوها به من النصوص . .

ثم بين أن معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وما كان من شرط ليس في كتاب الله) أي في حكمه وشرعه ، كقوله تعالى : { كِتَابَ اللَّهِ عَلَايَكُمْ } ، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كتاب الله القصاص) في كسر السن . قال : فكتابه سبحانه يطلق على كلامه وعلى حكمه الذي

حكم به على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . ومعلوم أن كل شرط ليس في حكم الله فهو مخالف
له ، فيكون